دور الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الإقتصادية (العراق أنموذجا)

أ.م.د عبدالصمد سعدون عبدالله(*) قحطان
عبدالحميد رشيد(**)

المقدمة:

لقد اعتمدت الدول النامية منذ مدة ليست بالقريبة على الدول المتقدمة من اجل النهوض بمستويات التنمية ورفع معدلات النمو بالاتجاه الافضل ، وقد نهج العراق نهج هذه الدول من خلال ممارسته ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) وبخاصة بعد عام ٢٠٠٣ كنتيجة العلاقات الاقتصادية الدولية من النهج الموجه الى نهج اقتصاد السوق .

حيث اخذت الحواجز ترفع تدريجياً امام الاستثمار الاجنبي المباشر واصبحت اساليب جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (الاقتصادية والسياسية والقانونية) هي السمة الغالبة بعد ان كانت عمليات التأميم والاستيلاء والمصادرة هي الطابع المميز للظاهرة خلال المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية في البلدان النامية وفيها الدول العربية في البلدان النامية وفيها الدول العربية.

وكانت لتجربة العراق في مجال استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة خاصة حيث تختلف حسب طبيعة الظروف والملابسات التي مر بها الاقتصاد العراقي منذ العام ٢٠٠٣، والذي دفعه الى ضرورة القيام ببعض الاجراءات تكون بمثابة ورقة عمل لكي يسلك طريق التنمية الاقتصادية، هذه التنمية الاقتصادية والتي باتت هدفاً رئيسياً في الوقت الراهن للنظام السياسي العراقي ومنظري السياسة الاقتصادية في العراق خصوصاً بعد ان استفاق على جملة من المشاكل الاقتصادية.

ان خيار الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق والذي بات ضروريا للمساهمة في بناء العراق وتقدمه بين الامم لما يتميزبه العراق من خصائص نادره وتحديدا ما يتوافر عليه من الموارد المادية والبشرية، كي تنعكس على تنميته اجتماعيا واقتصاديا.

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين.
(**) باحث في كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين.

أهمية البحث وأهدافه:

تتركز أهمية البحث على أوجه الإستثمار الأجنبي المباشر في بلد نام كالعراق يتوافر على كل مقومات التنمية الرائدة ، لاسيما في قطاعات لها من الأولوية ما يخدم اقتصاده ، إذ أن وجود الخبرات والتقنيات الحديثة لمواكبة التطور اقليميا ودوليا يحتم على ضرورة التماس الإقتصادي مع العالم الخارجي بكل شفافية ، وذلك من خلال التعامل مع الشركات الأجنبية بكل الحقول التنموية للإقتصاد القومي ، وتحديدا غير المستغلة منها والتي تعاني على الدوام من قلة الإشباع وتوفير الخدمات الملائمة لمجتمع عانى الكثير من انخفاض في المستوى المعيشي وتعطل في الخدمات الإجتماعية الأساسية ولعدة عقود ، وهو ما ينبغي إعادة شكل الإستثمار وطريقة تمويله بما يعزز من دور التنمية الإجتماعية والاقتصادية في هذا البلد .

وفيما يتعلق بالأهداف فإنها تتضمن الآتي :

١- إعادة الثقة في المجتمع العراقي عبر الفهم والتعريف بأهمية ودور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، وتجاوز التحديات الفكرية التي كانت تُغلف العقول وتقاطع الإتجاهات التنموية العصرية وتقطع السبل أمام فرص تحقيقها .

٢- الإستفادة من التطور الجاري في العالم بكل المجالات كالتقنية والمعلوماتية وقواعد إدارة القطاعات الاقتصادية التي تتطلب المزيد من الخبرات والإستشارات الفنية .

٣- تحسين وضع ميزان مدفوعات الحساب الجاري في البلد فضلا عن فقرة انتقال رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تُعد في الجانب الدائن عند توافر الإستثمار الأجنبي .

٤- تأهيل منظومة الشركات الوطنية المملوكة للدولة ، من خلال التدريب وعقد الدورات الهندسية والفنية والإدارية ، ودعم شركات القطاع الخاص على المستوى الذي يُنمي الطاقات البشرية والكوادر المتخصصة كي تقوم على عاتقها استكمال العملية التنموية مستقبلا .

٥-تعزيز االتعاون الإقليمي والدولي عبر التداخل المشترك في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في بلد طالما عانى العزلة الإقليمية والدولية لاسيما في مرحلة الحصار أو المقاطعة الإقتصادية وتخلفه زمنيا في كافة المجالات الإستثمارية وبخاصة القطاع النفطي .

أشكالية البحث : .

يُعـد العراق من الدول النامية التي تعاني من تأخر عملية التنمية الاقتصادية فيه كنتيجة لتدهور البنى الاساسية وضياع الإدارة التنموية الناجحة والإستغلال الكفؤ للموارد المتاحة ، ومن هنا كان التساؤل ماهو دور الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وانعكاساته في تحقيق التنمية الاقتصادية ، على الرغم من أن هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه مسارات الإستثمار الأجنبي المباشر وتحول دون تحقيقه .

فرضية البحث :.

هنالك علاقة طردية موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر في عموم البلدان النامية ومنها العراق تحديدا وبين التنمية الاقتصادية كضرورة ملحة "فكلما كان الإستثمار الاجنبي فاعل نحو تفعيل جهود التنمية ، كلما انعكس ايجابا على الاقتصاد القومي والعكس صحيح".

هيكلية البحث :.

في ضوء فرضية البحث ، يمكن تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث رئيسة هي .

المبحث الاول : . اساسيات في الوجهة الإقتصادية والقانونية للاستثمار الاجنبي المباشر : . يتضمن هذا المبحث اربعة مطالب الاول سيتضمن مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر أما الثاني فيستناول أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر والثالث مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر بينما يتناول المطلب الرابع الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر .

المبحث الثاني :. التحديات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر: . سنتناول في هذا المبحث ثلاثة تحديات هي التحدي الفكري في المطلب الاول والتحدي الاقتصادي في المطلب الثاني والثالث التحدي السياسي والامني .

المبحث الثالث : . دور الإستثمار الأحنبي المباشر في خلق البيئة الاستثمارية

ينصب هذا المبحث على اربعة مطالب يتناول الأول منهاتدريب الشركات الوطنية وتأهيلها ، اما الثاني فتضمن توفر البنى التحتية الملائمة والمهيأة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بينما تناول المطلب الثالث رفع الوعي لدى المواطن العراقي في تقبله لفكرة الاستثمار الاجنبي المباشر اما المطلب الرابع فقد ركز على تحديد الاطر القانونية والدستورية لضمان انسيابية مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر .

المبحث الاول: اساسيات في الوجهة الاقتصادية والقانونية للاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الاول :مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة ، كونها تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر حيث تناولها معظم الاقتصاديين الأوائل باسم حركة رأس المال ومما يؤكد ذلك هو ما قامت به الشركات الأمريكية من الاستثمارات في المملكة المتحدة فقد كانت البداية الفعلية لتدفق تلك الاستثمارات نحو بريطانيا سنة ١٨٥٢ من قبل الشركة (Colt) وتبعتها في سنه ١٨٦٧ شركة (singer)[١].

أخذت هذه الظاهرة بالتطور بالقرن العشرين خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال لأعمار ما دمرته الحرب حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشراء الكثير من الشركات والمعامل الصناعية في الدول الأوربية واليابان مستغلة الوضع الاقتصادي المتدهور لتلك البلدان [٢].

كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وهذا يعود إلى التغيرات الكبيرة والسريعة في الاقتصاد العالمي ومنها فشل سياسة الإقراض الدولي وظهور أزمة المدونية العالمية ، ومن ثم بروز الشركات المتعددة الجنسية وتعاظم دورها وفروض سيطرتها ، وأخيرا انتصار النظام الرأسمالي في الحرب الباردة على النظام الاشتراكي والذي نتج عنه تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الاشتراكي بعد العام ١٩٩١ ، ثم انتشار الأفكار الرأسمالية عالمياً من خلال فكرة العولمة .

ومما تجدر الإشارة إلية هنا مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر في القرن التاسع عشر لم يكن مصطلحاً مستقلاً بل كان جزء من مصطلح الاستثمار الدولي (InternationalInvestment)، وهذا يدل على أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك العصر يختلف عن مفهومة في هذه الأيام، واستمر كذلك إلى سنة ١٩٣٠ عندما أطلق الاقتصادي(Herbert fise) في تلك السنة مفهوم الاستثمار الأجنبي على كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر على الأسواق المالية، أما المصطلح العلمي (FDI) فقد استخدم أول مرة سنه ١٩٣٨ من قبل (Cleona LE Wiss) وهو مختصر للمصطلح الشائع في اللغة الانجليزية (Foreign direct Investment).

ومما سبق نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان جزء من مصطلح الاستثمار الدولي، وان هنالك خليطاً بين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر (ألمحفظي) ويعود الفضل في التمييز بين النوعين الى المتخصص في علم الإدارة أرثر بلومفيلد (ArtheRBloomfield) سنة ١٩٦٨ الذي اعتمد المعيار الرقابي للتميز بينهما وأصبح المفهوم الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر ينطلق من مسالة الرقابة المباشرة من قبل الشركة على إعمالها في الخارج ...وقد جرت العديد من الدراسات في الستينيات والسبعينات من القرن العشرين لتحديد المفهومين بشكل دقيق واعتمدت تلك الدراسات معيار التوظيف للأموال الأجنبية والقنوات التي تعمل بها للتمييز بين المفهومين [٣] .

وعَّرفت منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما يسمى البلد إلام (Home Country) بامتلاك أصول أو موجودات ثابتة في بلد أخر يسمى البلد المستقل (host Country) مع وجود النية فيه في أداره ذلك الأصل أما منظمة الانكاد (UNCTAD) فعرفته بأنه توظيف الأموال الأجنبية غير الوطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة ومجوداته والرقابة عليها في بلدة اوبلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة وكذلك تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDIs) بأنها استثمارات طويلة الأجل في أصول استثمارية إنتاجية تمنح صاحبها نفوذاً مباشرة من خلال الملكية الكاملة او جزئية التي تكفل له السيطرة على أدارة المشروع ، ويحدد الحد الأدنى لهذه المشروع بنسبة (١٠ %) أما الحد الأعلى فيختلف بحسب سياسة البلد المضيف[٤] .

المطلب الثاني : انواع الاستثمار الأجنبي المباشر

وتنقسم إلى :.

اولا: الاستثمارات المملوكة بالكامل :

يُعد هذا الشكل من الاستثمار من أكثر الإشكال أهمية بالنسبة للشركات متعدية الجنسية وأكثرها تفصيلاً ، لأنه يوفر الحرية الكاملة لتلك الشركات في إدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وذلك يسمح بوضع مراقبة قصوى على العمل في ذلك النشاط كما يمكن تلك الشركات من أجراء التوسعات التي ترغب بها حيث تقوم هذه الشركات بإنشاء فروع لها في الدول المضيفة تعمل في أي مجال من مجالات النشاط الإنتاجي أو الخدمي، وتتم العملية الاستثمارية في هذا الشكل بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي دون تدخل الدول المضيفة ابتداء من دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع مروراً بالإعمال الهندسية ومجيء الخبراء والفنيين والإداريين ومن ثم احضار المعدات والآلات وانتهاء بانجاز المشروع وبدء بعملة الإنتاج ثم التسويق

ثانيا: الاستثمار المشترك :

يتم هذا النوع من الاستثمار بين طرفين ، طرف محلي (خاص او عام) والأخر أجنبي يشتركان بينهما في مشروع معين حسب اتفاقهما بالنسبة لحصة كل منهما في الإدارة والإرباح وغيرها من الأمور المشتركة بينهما وينطوي هذا الشكل من الاستثمار على عمليات إنتاجية آو تسويقية في بلد المضيف ، ويمارس المستثمر الأجنبي حقاً كافيا في إدارة المشروع أوالعملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة ، غالبا ما يكون الطرف الأجنبي من الشركات متعدية الجنسيات والتي تمتلك مزايا لا تمتلكها الطرف المحلي ومن هذه المزايا الخبرة والمعرفة الفنية والتسويقية والمهارة الإدارية والتنظيمية وكذالك الآلات والمعدات الإنتاجية الحديثة التي تمتلكها تلك الشركات .

أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي قد يتم في شراء حصة من شركة وطنية قائمة من قبل المستثمر الأجنبي ، أو قد تكون حصة المستثمر الأجنبي عبارة عن خبرة فنية و معرفة تكلنوجية أو تقديم معلومات أو معرفة تسويقية وليس حصة من رأس مال على أن تمنح تلك الحصة للمستثمر الأجنبي في أدارة المشروع .

ومن الجدير بالذكر أن ظهور صيغة المشاركة وقبول الشركات متعددة الجنسيات بها في حال عدم السماح لها بالتملك الكامل يعود إلى سببين :

الأول : هو موقف الدول المضيفة ولا سيما النامية من الشركات المتعددة الجنسية حيث وضعت قيود كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على أرضها ، كما أن بعض الدول تحظر تماما نشاط الشركات المتعديةالجنسية [٥].

الثاني : فيعود إلى المتغيرات الدولية الحديثة التي دفعت الشركات متعددة الجنسية إلى التفاوض مع حكومات الدول المضيفة للدخول معها في مشروعات مشتركة ومن أهم هذه المتغيرات تزايد حدة المنافسة بين تلك الشركات على غزو الأسواق العالمية بما فيها أسواق الدول النامية، وخصوصاً بعد زيادة عدد شركات متعدد الجنسية وتوسع قدرتها وإمكانيتها حيث بلغ عدد تلك الشركات في العالم (٦٥ ألف) شركة في عام ٢٠٠٢ والفروع التابعة لها بلغت (٨٥٠ آلف) فرع وفيما يخص عدد المستخدمين فيها بلغ ، فقد(٥٤ مليون) مستخدم على مستوى العالم وكذلك بلغت مبيعاتها في ألسنه ذاتها(٩٥تريليون دولار أمريكي)[٦].

ثالثا:. الاستثمار في المناطق الحرة :

المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة والتي تدار تحت سيادتها وتقع خارج المنطقة الكمركية، وتعد موقعاً لممارسة أنشطة اقتصادية متنوعة في مجال التجارة والصناعة والخدمات وتصدر الدولة قوانين وأنظمة خاصة بهذه المناطقلمن تعطي بعض الاستثناءات من القيود والإجراءات المطبقة داخل البلد على الأنشطة المشابهة لنشاطها ، وغالبا ما تحدد أغراض هذه المناطق بالتصدير بصفة أساسية [٧].

وتسمح الدول بدخول الواردات إلى المنطقة الحرة دون رسم أو تعريفات كمركية ، وتقوم لاحقاً بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد أجراء بعض التعديلات عليها .

وسميت المناطق الحرة في العالم بتلك التسمية لان الشركات والمؤسسات الاستثمارية سواء الأجنبية أو المحلية تمارس داخلها ما تشاء من ضروب الأنشطة والعمليات الاقتصادية ولها في ذلك مطلب الحرية ، ولكن وبعد كل هذا فهي غير حرة تماما بل مطوقة ومحاصرة بأنواع مختلفة من الإجراءات والتعليمات والقوانين من جميع جبهاتها من قبل البد المضيف للمنطقة ولا سيما البلدان النامية[٨].

ويتم خلق البيئة أو المناخ الاستثماري الجيد في المناطق الحرة بتقديم تسهيلات وحوافز مختلفة لاتتوافر في المناطق الاخرى في الدولة المضيفة، ومن اهم تلك الحوافز والتسهيلات .

١– لا تفرض رسوم كمركية على الموارد الخام المستوردة طالما أن السلعة تصدر للخارج .
٢ – إعفاء دخل الشركات من الضرائب
٣ – النص في القانون على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المناطق الحرة
٤ – تقديم الخدمات وتطوير الطاقة بأسعار منخفضة وتسهيل إجراءات أقامة المشاريع
٥– حرية المشاريع الأجنبية المقامة في المنطقة الحرة ببيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية أو الأسواق المحلية .
٦ – انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها عادة ماتقع في نقاط المواصلات المهمة ولاسيما الموانئ القريبة من أسواق الاستهلاك .

أن الدول المضيفة عندما تنشأ المناطق الحرة وتسعى لجذب استثمار الأجنبي إليها فإنها تفعل ذلك لما يمكن أن يحققه الاستثمار الأجنبي في تلك المناطق من نتائج ايجابية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يؤدي هذا الاستثمار إلى تطوير البنى الارتكازية من موانئ ومرافئ ومطارات وجسور وطرق وكذلك تطوير المؤسسات المالية والمصرفية والخدمية في تلك المناطق ، فضلاً عن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية الموجودة في هذه المناطق فان الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة يخلق الترابط بين القطاعات المختلفة وذلك بسبب حاجة هذه القطاعات لبعضها البعض في مجال الإنتاجي أو الخدمي [٩] .

أما في ميدان التنمية الاجتماعية ، فان الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة يؤدي إلى تطوير مهارات وخبرات الأيدي العاملة لما له دور في انشاء العديد من مراكز للتدريب والتأهيل وكذلك التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في الأنشطة الأنشطة أما في ميدان التنمية الاجتماعية، فان الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة يؤدي إلى تطوير مهارات وخبرات الأيدي العاملة لما ينشئه من مراكز للتدريب والتأهيل وكذلك التكلنوجيا المتطورة المستخدمة في الانشطة الانتاجية والتي تساعد على تطوير المهارات والخبرات ، لاسيما في الصناعات الإلكترونية .

رابعا:. الاستثمار في مشروعات أو عملية التجميع

أن الاستثمار في هذه المشروعات يكون على شكل اتفاقيات بين مستثمر أجنبي وأخر وطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام المستثمر الأجنبي بتزويد المستثمر الوطني بمكونات منتج معين (سيارة أو أجهزة كهربائية مثلاً) ويقوم الثاني بتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً وفي معظم الأحيان ولاسيما في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بتصميم المصنع وطرق التخزين والصيانة وغيرها في مقابل عائد مادي يتفق علية وهذه المشاريع قد تكون استثماراً أجنبيا مشتركاً أو مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي وقد يكون هذا الشكل من الاستثمار الغير مباشر أذا كان الاتفاق بين الطرفين لا يتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل او بأخر .

وهناك إشكال للاستثمار الأجنبي تعد مداخلة من حيث كونها استثماراً مباشراً أو غير مباشر ويمكن عهدها من الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب احتوائها على عملية تحويل موارد مادية أو بشرية وتكلنوجيا وهذه الإشكال هي [١٠]:

أ – الترخيص (الامتياز)

ب- عمليات تسليم المفتاح

ج – عقود التصنيع وعقود الإدارة

د – التعاقد من الباطن

هـ – عقود الوكالة

و – استثمارات الموزعين

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)

●المزايا

تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاشتثمار الاجنبي المباشر الى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الاجنبية من تكلنولوجيا ومعرفة فنية وادارية ، اذ ان بعض البلدان النامية قد تتوفر فيها الاموال اللازمة الاقامة المشروعات الا ان عدم توفر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات[١١] ، ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر.

●العيوب

أولاً : . تدريب اليد العاملة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الاجنبية واكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة بأستخدام أحدث اساليب العمل والتدريب[١٢] .

ثانياً :. اقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الاجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير .

ثالثاً :. قيام فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الالات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية فرصة انتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها الى الاسواق الخارجية .

رابعاً :. قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية ، مما يدفع تلك الاخيرة نحو محاولة الحصول على احدث النظم الفنية والادارية للاستفادة منها وتطويرها وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية الا أنه من الناحية الاخرى قد تعمل الشركات الاجنبية في الاستيلاء على حصص الشركات الوطنية التي تشكل منافساً لها في السوق المحلي وحدوث اوضاع احتكارية للشركات المتعددة الجنسيات .

خامساً :. اسهام منتجات فروع الشركات الاجنبية التي تسوق في السوق المحلي في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات وبخاصة عندما يكون من الضروري تقديم معلومات حول استخدام تلك المنتجات الى المنتجين او المستهلكين .

سادساً :. فضلاً عنَّ ان الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية بهدف تعويض نقص المدخرات المحلية من خلال التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات وأعادة تخصيصها في مختلف القطاعات كمتراكم رأسمالي[١٣] .

اما عيوب الاستثمار الاجنبي المباشر فتعود اسبابه الى تضارب المصالح بين الدول الأم والدول المضيفة ويتمثل ما يلي[١٤] :.

١. ان من مصلحة الدولة الام أن يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر في الخارج الى تعزيز قدرتها التجارية والتصديرية ، في حين ترغب معظم الدول المضيفة الى ان يؤدي الاستثمار الاجنبي فيها الى دعم ميزان المدفوعات عن طريق الاستعاضة عن الواردات على الاقل .

٢. ان مصلحة الدول المضيفة ان تضبط تجارتها الخارجية بما يحقق افضل عائد ممكن لها ، في حين ان من مصلحة الشركات عابرة القوميات ان تحقق افضل تكامل ممكن لعملياتها العالمية عن طريق الضغط لتحرير التجارة الخارجية لهذه الدول المضيفة من الناحية الجمركية والادارية على حساب تطور ونمو الصناعة الناشئة محلياً والتي تتطلب الحاجة احياناً الى حمايتها ودعمها.

٣-الإستثمار الأجنبي المباشر قد ينتهي الى تعزيز التبعية من خلال نمط الإحتكارية للقطاعات الحيوية للدولة راعية الإستثمار . وهذا ما يجعل العديد من حكومات الدول النامية تتحذر من الإستثمار الأجنبي خشية المساس بالقضايا السيادية للدولة ، الأمر الذي ينعكس كتحدي فكري يؤطر عقول المجتمعات النامية في طوق شديد من العزلة عن المحيط الإقليمي والدولي .

٤ . اما بالنسبة للتعارض في المصالح حول دور الاستثمار المباشر في الخارج في توزيع الاسوق فيما بينها ، فعلى الرغم من وجود مصلحة اجمالية للقطاع الاحتكاري من الشركات في تحرير المبادلات الدولية ، فان كل شركة على حدة قد تتعايش مع انماط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة اذا كان ذلك يضمن لها الحصول على نصيب اكبر في السوق المحلية لهذه الدول، او عن طريق اغلاقها ولو جزئياً بالتمييز ضد صادرات الشركات الاجنبية المنافسة الاخرى التي لاتتمتع بمشروعات تابعة في هذه السوق[١٥]. وتتصف هذه الشركات بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات الاخرى مثل الحجم الكبير والتفوق التكنولوجيوالانتماء الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً[١٦]. فضلا عن ذلك زيادة درجة التنوع والتكامل والسيطرة واسواق احتكار القلة[٣]والمنافسة الاحتكارية[١٧]. وعادة ما يميز الاحتكارات التنافسية انها تتفق من حيث توزيع الادوار فيما بينها على النطاق الاستثماري افقياً أي توسعياً او عمودياً .

المطلب الرابع :الأطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر

ان وجود اطار قانوني يرأس الاسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي عامة والحركة الاستثمارية بصورة خاصة يعد مطلباً اساسياً للمستثمر الاجنبي وجانباً كبيراً له ولهذا اتجهت الحكومة العراقية خلال السنوات مابعد عام ٢٠٠٥ الى اتباع سياسة اقتصادية تهدف الى جذب الاستثمار الاجنبي حبث قامت بسن عدد من القوانين واتخاذ العديد من

الاجراءات لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار عموماً والاجنبي بصورة خاصة كما قامت بعقد عدد من الاتفاقات مع عدد من الشركات لتشجيع الاستثمار والتغلب على معوقاته مثل قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، حيث صيغ هذا القانون من قبل الحكومة العراقية المنتخبة وتم التصويت عليه في البرلمان العراقي بالقبول وحدد الاسباب الموجه لتشريع هذا القانون بـ(المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموادر البشرية وايجاد فرص عمل للعراقين بتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية)[١٨]. وقد لوحظت الاستجابة لهذا القانون في نهاية عام ٢٠٠٨ بعد حصول الركود العالمي وبعد شعور الشركات المتعددة الجنسيات بالاستقرار النسبي في العراق وتوفير الضمانات عبر الاطار التشريعي مثل توفير حماية الاموال الخاصة من التأميم ووضع اليد والمصادرة [١٩].

وقد قطع العراق شوطا كبيرا في هذا الجانب والذي أعطى مميزات وحوافز كبيرة للاستثمار الاجنبي في العراق ، وبسبب تلك الحوافز فقد تعرض هذا القانون لانتقادات وتحفظات من بعض المهتمين بالشأن الاقتصادي والاستثماري بشكل خاص ، ولو ان المنتقدين عادوا لقراءة القوانين السابقة التي تخص المستثمرين العرب في العراق لوجدوا تشابهاً كبيراً بطريقة . الاعفاءات والامتيازات المعطاة للمستثمرين العرب مع ما أعطى لجميع المستثمرين في القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ حيث تضمنت نصوصه العديد من المزايا والضمانات والاعفاءات والحوافز للمستثمرين الاجانب والشكل الذي يصون المصلحة الوطنية ولايضر بالاقتصاد العراقي ، لذا فان الاستثمار الاجنبي هو الاداة الاقرب لتوفير تلك الاموال وبناء الاقتصاد العراقي ونقل التكنولوجيا المتقدمة له.

ومن خلال مراجعة مسارات التخطيط التنموي والاستثماري في العراق للفترة من ١٩٥٠ نلاحظ ان هنالك العديد من القوانين والتشريعات التي صدرت والتي كان لها أثر كبير في عملية التنمية والبعض الاخر كان تأثيره محدودا نتيجة الحصار الاقتصادي الذي عاشه العراق بعد عام ١٩٩٠ العراق .

ويمكن استعراض اهم القوانين والتشريعات التي صدرت في العراق منذ عام ١٩٥٠م

. القانون ٢٣ لعام ١٩٥٠ والذي بموجبه تم تأسيس مجلس الاعمار مقابل تقديم قرض للعراق بمبلغ (١٢,٨٠٠) مليون دولار حيث كان تأسيس هذا المجلس احدى شروط البنك الدولي

للانشاء والتعمير (B.I.R.D) لتمويل وأنشاء مشروع وادي الثرثار وقد تم الغاءه في عام ١٩٥٩[٢٠].

. القانون رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٤ ، الخطة الاقتصادية المؤقتة للسنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢ ، والتي ركزت على قطاعي المباني والخدمات والنقل والمواصلات[٢١] .

. الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم ٧٩٥ في ١٦ /٧/ ١٩٧٠ ، والذي اعتمد على اسلوب التخطيط الشامل فضلاً عن تعاون القطاعين العام والخاص[٢٢].

. قانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٠ ، والذي رسمت بموجبه خطة لتحقيق مجموعتين من الاهداف؛ اولهما اهداف اقتصادية واجتماعية عامة ، وثانيهما اهداف قطاعية متخصصة[٢٣].

ـ قانون رقم (١٥٨) لسنة ١٩٧١ قانون التعديل الاول لقانون خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤[٢٤].

. قانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٧ خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠[٢٥] .

ـ قانون الاستثمار رقم (١١٥) لسنة ١٩٨٤ والذي شجع فيه قيام المشاريع الصناعية في المناطق النامية وتقديم الدعم لهذه المشاريع [٢٦].

ـ قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨. وهو قانون للاستثمار العربي والاجنبي ولكن هذا القانون اعطى اغلب الامتيازات والاعفاءات للاستثمارات العربية تحاشياً مع مبادى واهداف الحكومة التي تصب في مصلحة الوحدة العربية [٢٧] .

ـ قانون الاستثمار رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١ صدر هذا القانون بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق حيث حاولت الحكومة التخفيف من وطأة هذه العقوبات من خلال تشجيع وتنشيط استثمارات القطاع الصناعي الخاص من خلال منحه امتيازات وأعفاءات شاملة وطويلة المدى للمستثمرين الهدف منها تشجيع الاستثمار الصناعي[٢٨] .

ـ قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٧ والذي تم بموجبه الغاء الاعفاء الضريبي الشامل للمشاريع الصناعية [٢٩].

ـ قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ الخاص بالاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط[٣٠].
قانون رقم (٣) لسنة١٩٩٨ والذي نص على تأسيس هيئة لادارة واستثمار المناطق الحرة في العراق تسمى الهيئة العامة للمناطق الحرة [٣١].

ـ قانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢ والخاص بتشجيع الاستثمارات العربية ويلاحظ من القوانين السابقة الى عملية التنمية استطاعت تحقيق بعض المنجزات كما يمكننا من يقيم المسيرة التموينية خلال الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٥ فيما يلي[٣٢] .

اولاً : . تشييد البنى التحتية للبلاد وبناء مؤسسات الدولة رغم انها لم تكن بالمستوى المطلوب نتيجة الظروف التي مر بها العراق ، الامر الذي يفرض وجود صياغة لبرامج اصلاحية جديدة تتلائم مع الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة وتدفق الاستثمارات الاجنبية .

ثانياً : . ان مسيرة العراق التنموية لم تشهد توصلاً وعلى مدى أكثر من نصف قرن نتيجة تتابع الحكومات فضلاً عن الحروب ثم العقوبات الدولية والمقاطعة الاقتصادية التي فرضت على العراق الذي فرض على العراق كان له الأثر في تأخر عملية التنمية .

ثالثاً : . لم تستهدف عملية التنمية تطوير وتحفيز القطاع الخاص بشكل متواصل بل سعت الى تضخيم القطاع العام وتطويره وزيادة هيمنته على الاقتصاد عدا فترة السبعينات من القرن الماضي وكذلك بعد الحصار الذي فرض على العراق بعد غام ١٩٩٠ .

رابعاً : . بقي الاقتصاد العراقي احادي الجانب ويعتمد على الصناعة النفطية .

خامساً : . عدم الاستفادة من التجارب التنموية لبقية البلدان فضلاً عن استبعاد الاستثمارات الاجنبية وخاصة التكنولوجية المتطورة التي كان من الممكن الاستفادة منها لعملية التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني :التحديات التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق

تتعدد التحديات المواجهة للإستثمار الأجنبي والمعوقة لإمكانيات الإستعانة والإستفادة من خبرته وتطور تقنيته الى عدة أشكال واتجاهات منها التحديات على النطاق المحلي كما هو في التحدي الفكري للمجتمع العراقي والتديات الاقتصادية من خلال تخلف قطاعات الإنتاج والخدمات في عموم الدولة العراقية فضلا عن التحديات الإقليمية والدولية .

أولا: التحدي الفكري: ان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر يتطلب توعية الجمهور وترك الشعور المزروع من قبل الانظمة السابقة بأن الاستثمار الاجنبي لن يحقق الا غايات المستثمر الاجنبي وانه سينتج الى السيطرة على مقدرات البلد وموارده ولن يحصل ابناء البلد على شيء أو مردود ايجابي منه وأن عمله سيزعزع الاستقلال الوطني وغيرها من شعارات التخويف والترهيب وتعد الدولة التي فيها نسبة التعليم مرتفعة اكثر الدول جذباً للاستثمارات الاجنبية [٣٣].

المطلب الرابع :الأطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر

ان الاعتبارات الفكرية التي سادت العراق في الماضي والتي اعقبت انهيار النظام الملكي في العراق ، وظهور انموذجات من الاقتصادات تأثرت اساساً بالمذاهب الاشتراكية حيث تبنت الدولة انموذجاً اقتصادياً معتمداً على النظام العام مع دور ضئيل للقطاع الخاص ، ولاكثر من ثلاثة عقود ، فأن ذلك يمكن ان يعطي نوعاً من التأقلم الفكري المعزول عن طبيعة وسمات الية اقتصاد السوق والانفتاح على الاسواق الخارجية ، فضلاً عن اعتماده الظاهري لسياسة ادوات الدمج مابين القطاعين الخاص والعام جزئياً ، ومن دون انعكاس ايجابي ، على امل التأقلم مع الحالة الجديدة لمظاهر الانفتاح التي سادت العالم في ظل العولمة والثورة المعلوماتية الثالثة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي ، بل ان السياسة الاقتصادية في السابق لم تعتمد التخطيط المبرمج على وفق مراحل عبر التنسيق بين القطاعين لمواجهة الحصار الاقتصادي [٣٤].ولبحث ارضية هذه المشكلة ولتقليل الفجوة مابين ما كان سائداً في الماضي من تقليد عقائدي لانموذجات لم تبلغ اهدافها وبين الواقع الجديد الذي اصبح محسوماً ويستوجب التكيف معه في كل الاحوال ، وبعد أن اصبح العراق عضواً مراقباً في منظمة التجارة العالمية (WTO) ويخضع الى اجراءات صندوق النقد الدولي في الاصلاح البنيوي لقطاعات الدولة ..

فقد قامت الحكومة العراقية وعن طريق وسائل الاعلام بعملية ترويج كبيرة عبر المعارض الدولية وفي مختلف دول العالم للتعريف بمجالات الاستثمار في العراق وأعادة بناءه من جديد ، وما زال هذا الجهد مستمراً الا ان دليل الاستثمار وخارطته لم تكن في متناول ايدي الجميع بما فيهم المستثمرين المحليين حتى الان .

ثانيا : التحدي الإقتصادي

يعد هذا التحدي في صلب التحديات التي تواجه الاستثمار الاجنبي اذ يمكن تفصيله الى نوعين من التحديات .

اولاً :. التحدي المحلي (الداخلي): .يعاني العراق من عدم كفاية البنى التحتية (كالنقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء والمجاري والموانئ والمطارات ومؤسسات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات العامة وهذه تشكل احدى المعوقات التي تعترض دخول الاستثمارات والشركات الاجنبية الى السوق العراقية ، اذ ان القيام بالمشاريع لايتطلب توفير الاموال الاستثمارية فقط وانما يتطلب وجود عوامل اخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة وتشكل عوائق اساسية كابحة للحد من دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية الى العراق . توفر البنى التحتية من طرق وجسور وطاقة كهربائية ومياه وتصريف مياه وانواع الطاقة وخدمات اخرى وشركات متوسطة فعالة ومتخصصة مؤهلة للعمل ، كلها تعد حوافز مشجعة للمستثمر الاجنبي فالبنى التحتية والخدمات الاخرى ستقلل التكاليف وتعطي وفورات خارجية كبيرة لما يزيد من الارباح والقدرات التنافسية لتلك الشركات المستثمرة ولاسيما منذ توجيه الانتاج للتصدير ، كما ان توفير شركات متوسطة وصغيرة كقوة يمكن استخدامها كمقاول من الباطن لتنفيذ اعمال بأقل كلفة لو كانت من مواطن الشركة الام وقد يؤدي ذلك الى حصول شركة او أئتلاف او اي نوع من التعاون بينها ، وان واقع الحال يوضح ان البنى التحتية في العراق بحاجة الى اعادة تاهيل وهي احدى الاسباب المهمة للجوء الى الاستثمار الاجنبي لاعادتها ، وكما ذكرنا سابقاً ان من اهم اسباب اللجوء للاستثمار الاجنبي هو لاعادة بناء البنى التحتية في العراق ، حيث ان الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من وجودها فهي غير فعالة لما تتسم به من محدودية التكنولوجيا المتوفرة ، وان توفرت الخبرة لها نقلت اعمالها الى خارج العراق بسبب الظروف الامنية وبالتالي فأن هنالك مهمة جديدة لاعادتها وتأهيلها ومساعدتها للعمل من جديد في العراق .

ثانياً :ـ التحدي الاقليمي والدولي :ـ The Regional and International challenge

يعد العراق احد الدول الذي عانى لوحده حالة الانعزال السياسي والاقتصادي عن العالم ولاسباب معروفة لدى الجميع ، الا ان النتائج لابد ان ينظر لها جوهرياً من ان العراق قد تأثر اقتصادياً الى درجة التخلف حتى عن دول الاقليم الخليجي نفسها التي اثرت نمطاً طبيعياً وفي جو من الاستقرارالاقتصادي النسبي قياساً للوضع السائد في العراق ، وهذا ماجعل دول مجلس التعاون الخليجي اكثر قدرة في التكيف مع الاستثمار الاجنبي وتحقيق التنمية النسبية في اطار ما يعرف بالفعالية الاقتصادية لنمط الاستثمار الاجنبي ، وما ساعد هذه الدول انها تعاملت مع الاستثمار الاجنبي تدريجياً وخلال مراحل منذ اكتشاف النفط فيها ، لذلك انتهجت هذا النمط كونه جزء من بنائها الاقتصادي والسياسي[٣٥] سياسية واخرى عقائدية ، قد تبلورت في الادراك الاجنبي ولاسيما الامريكي انعكس على العلاقة السيئة مع النظام السياسي الحاكم في العراق ، كونه لايتسق والنمط السياسي والاقتصادي لدول المنطقة ، وعلى اوجه الخصوص اوتوقراطيات دول مجلس التعاون الخليجي ، وبحكم العلاقات الستراتيجية المتطورة ذات الصبغة الامنية مع الولايات المتحدة الامريكية ، والذي بات مثل هذا السلوك نمط ثابتاً للدولة العراقية مع محيطها الخارجي ، حتى مرحلة الاحتلال الامريكي وعملية التغيير السياسي .

ان أعادة تشكيل وبناء البنى التحتية بأسرع وقت ممكن سيساهم من دون شك في تسهيل وانسيابية الدور الفاعل للاستثمارات بعد ان تتوفر اجواء العمل من أجل اعمار هذا البلد وتهيئة فرص كبيرة للاستثمارات الاجنبية كي تعطي الفاعلية لبناء القاعدة التنموية المتخلفة منذ عقود ويستنتج مما سبق ان الاستثمار الاجنبي يعد امراً حتمياً في بلد يمتلك الكثير من الموارد بكل قطاعاته والغير مستغلة بالكامل اذ ان العراق مشروع كبير للاستثمارات ويمتلك في الداخل كل المؤهلات ، التي بمجرد توفير الخبرات والتقنيات ما يجعل منه قادراً على المواصلة والمواكبة في البناء والاعمار . وأن ذلك يحتاج بكل تأكيد الى خطوات ضرورية تبدأ بالتشابك القطاعي مع أمكانيات يوفرها المستثمر الاجنبي والاستفادة منه في اطار مسودة قانون يخضع لسيادة الدولة العراقية .

ثالثا :التحدي السياسي –الأمني

ان من اهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية المباشر في اي دولة ، كانت متقدمة ام نامية هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني ، اذ ان انعدام الامن هو العدو الاول للاستثمار الاجنبي المباشر ذلك ان المستثمر لن يخاطر بنقل رأس ماله أو خبراته الى دولة ما الا اذا اطمئن الى استقرار الاوضاع الامنية بها ، فرأس المال يبحث عن الامان والاستقرار ولايمكنه ان يقوم بالاستثمار في ظل اجواء تسودها الازمات المختلفة[٣٦] .

وعليه يمكن القول بأن عدم الاستقرار السياسي والامني سيكون عامل طرد لدخول الاستثمارات الاجنبية الى الاقتصاد العراقي فالبيئة السياسية العراقية ماتزال غير متكاملة الملامح[٣٧] وهذا ما قد يؤثر على التعامل مع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فهذه تعد من اولويات اهتمام الشركات واصحاب المال .

١- فلسفة النظام السياسي القائم : .

والتي تعني الافكار الرئيسية التي يحتفظ بها النظام السياسي القائم تجاه الاستثمارالاجنبي المباشر وما يمكن ان يحققه للاقتصاد الوطني ، هل هو نافع بشكل تام وبالتالي يسعى النظام الى استخدامه وبكافة السبل أم له بعض المساوى التي يجب تلافيها ام انه سيء بالكامل ويجب منعه .

وفي بعض الاحيان يبتعد النظام السياسي عن استخدام دالة الاستثمار الاجنبي في تمويل المشاريع الوطنية ، وذلك خوفاً من ربط الاقتصاد الوطني بالخارج وومن ثم الخشية من تبعية الاقتصاد الوطني للشركة الام صاحبة الاستثمار الاجنبي . اما بالنسبة للمستثمر الاجنبي فأنه يسعى الى معرفة وتقييم الافكار وطروحات النظام السياسي القائم ويسعى ايضاً الى مدى معرفة ثبات هذه الافكار والطروحات وامكانية تغييرها مستقبلاً ويشكل هذا التقييم حجر الاساس في اقامة الاستثمار الاجنبي المباشر .

ان أي بلد لن يتمكن على الاطلاق من الفوز بثقة المستثمرين الاجانب الا اذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضراً ومستقبلاً وان مؤسساته الدستورية والديمقراطية هي التي تحكم وليس رغبة شخص واحد وعند توفر ذلك فان المستثمر استبعد اهم مخاطرة هي المخاطرة السياسية ومن دون هذا الامر وتوفيره فان الحوافز والمغريات والتسهيلات الاخرى تصبح غير ذي جدوى ولاتدفع في جذب المستثمرين الى الاستثمار في هذا البلد .

ان بعض بوادر التحسن الامني والسياسي والديمقراطي قد بدات منذ مطلع عام ٢٠٠٨ ، جعل الكثير من زعماء العالم العربي والاوربي يتجهون نحو العراق لعقد الاتفاقيات ومحاولة الدخول للسوق العراقية كمستثمرين اجانب ، وهذا انعكاس للاستقرار النسبي الذي حصل في العراق بالرغم من صدور قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق خلال تلك الاعوام .

٢-المعوقات التي تواجه النظام السياسي القائم

وتبرز الى جانب التحديات جملة من المعوقات الاقتصادية التي تواجه الاستثمار الاجنبي ومنها ا القطاع المالي والمصرفي واستمرار المعاناةوالخلل في بنية الخدمات بسبب غياب ابسط المعايير التي ينتهجها اي قطاع مصرفي حيال عملائه لامن حيث ضمان القيمة النقدية للنقود ولامن حيث ضمان الفائدة الثابتة على الاموال المستثمرة في ظل تغييرات مستمرة وبفارق كبير في اسعار صرف العملة العراقية (اذ كان سائداً اكثر من سعر صرف واحد) بالمقابل من العملات الاجنبية الاخرى والسبب عدم وجود مؤشرات قياسية دولية لتقويم الوضع النقدي السائد في العراق خلال مرحلة الحصار الاقتصادي[٣٨] . وفضلا عن ذلك تخلف البنية الخدمية والتقنية للقطاعين المالي والمصرفي تعتبر من الامور المعروفة لانسيابية الاستثمار الاجنبي في اي دولة كون أن (القطاع المالي) غير متأقلم مع مقتضيات وشروط اتفاقية تجارة الخدمات المالية والمصرفية في اطار منظمة (WTO) التجارة العالمية وهذا يعني عدم القدرة على التكيف والتعمل مع معطيات مثل هذه الاتفاقية في الظروف الراهنة ، وهذا ما يحتاج الى الوقت الكافي لهيكلة القطاع المالي والمصرفي لتسهيل عمليتي التمويل والتحويل للعملات الاجنبية بالنسبة للعملة العراقية ودون الاضرار لا بالمستفيد المحلي ولا بالمستثمر الاجنبي كشريك او مساهم في راس المال[٣٩] فالاستثمار في العراق يبحث عن الفرص الاستثمارية ولاسيما في ظروف الاعمار التي تتطلب الكفاءات الوطنية وتختلف كوادرعنصر العمل وفي التخصصات كافة وبهدف منح القروض اللازمة. للمستثمرين وفق الشروط التي تعتمد الاساليب التقنية اللازمة لتغذية جوانب القطاع المالي والمصرفي كافة.كما شهد **القطاعين التجاري والزراعي** تدهوراً ملحوظاً طوال عقود مضت ، لم يجن فيها العراق سوى العجز في الميزان التجاري السلعي وتخلف في البنى

الاساسية ولاسباب تقنية وتصور في اساليب التخطيط الاستراتيجي للتنمية الزراعية التي لم تعتمد وسائل التحديث ، فضلاً عن هجرة الكثير من الفلاحين بسبب انعدام الخدمات ووسائل الاستقرار في هذا القطاع الحيوي ، الا انه في ظل مدة الحصار الاقتصادي ، نشط القطاعان نسبياً من خلال الدولة لدعمها المتواصل لهما ولتأمين الخزين السلعي من بعض المحاصيل الاساسية ، من مثل الرز والحنطة والشعير والذرة ... والخ . الفترة التي اعقبت احتلال او ضم العراق للكويت جعلت العراق في عزلة لاكثر من عقد خيمت على القطاعان التجاري والزراعي ، والتي عدت مؤشراً حقيقياً على ضعف الترابط بين هذين القطاعين لنتيجة مفادها ، ان العراق حينها اعتمد بشكل كبير على مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) ، حيث لم يعد هناك خيار لهذا القطاع لترتيب العلاقات التجارية بالشكل الذي يلبي الحاجات كما ينبغي واذا ماعدنا الى القطاع الزراعي فهو يشير الى عدم حصول اكتفاء ذاتي ولاسيما في زراعة المحاصيل الرئيسية كالحنطة والشعير والرز بدليل ان العراق قد رفع استيراده من الحنطة الى ثلاثة اضعاف خلال الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠٠٢ اي ان هنالك زيادة في متوسط الاستهلاك للفرد من السلعة مقابل زيادة في معدل النمو في السكان نحو ٣% سنوياً ومن كل ذلك نستنتج ان القطاعين الزراعي والتجاري شكلاً معوقاً حقيقياً امام فرص الاستثمار في تلك الفترة وهي خارجه عن إرادة هذين القطاعين [٤٠].

كما ويعد القطاعين الصناعي النفطي The oil Industrial sectors القلب النابض للاقتصاد العراقي كون أن العراق بلد غني بالنفط، الا ان حظر القطاع الرائد لم يخدم الصناعة كما ينبغي ولاسباب منها ان الموارد المتأتية من النفط لم توظف بالشكل السليم صوب القطاع الصناعي الخدمي او باتجاه القطاع النفطي وتطويره ما عدا ما يتعلق بالصناعات ذات المجهود الحربي فالصناعة بقيت تدور في حلقة مفرغة بسبب الانعزال وعدم مواكبة التطورات الاتية في المجالات التقنية والمعلوماتية حيث من الضروري اعادة النظر في الهيكل الصناعي وبناء قاعدة انتاجية من خلال الاستعانة بالخبرات الاجنبية والنقل الثقافي المبرمج يساعد خلق القاعدة الصناعية الحديثة مع توظيف نسبي للكفاءات العراقية وفي التخصيصات كافة لدعم الهيكل الصناعي الجديد والذي يفضل ان يعتمد القطاع الصناعي كونه قطاعاً رائداً ضمن

استراتيجية نمو غير متوازن بتوظيف الامكانيات المتاحة مع الاستثمار الاجنبي كي يتنقل الشريط البنيوي كمستلزمات انتاج القطاعات الاخرى لكي تحذو حذوه[٤١] .

٣-الحلقة المفرغة من عدم الاستقرار الأمني

يبقى الوضع الأمني في العراق معقد واشبه بالحلقة المفرغة من دوامة العنف كنتيجة للتقاطعات السياسية وضعف في منظومة الأداء والسيطرة والقيادة وعدم التوصل الى الحلول الكاملة ، ويبقى المجتمع العراقي هو من يتحمل تبعيات هذا الوضع دون مبرر .

جدول (١)

الناتج المحلي للنفط ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥)

بأسعار ١٩٨٨ الثابتة (بملايين الدنانير) .

الناتج / السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
القطاع النفطي	٢٢١٢٢,٩	١٣٩٣٠	١٩٠٥,٨	١٧٩٦٧,٢
الناتج المحلي الاجمالي	٤٠٣٤٤,٩	٢٦٩٩٠,٤	٣٣١٨٥,٦	٣٤٢٦٧,٦
النسبة %	٥٤,٨٣	٥١,٦١	٥٧,٤٢	٥٢,٤٣

المصدر :. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)

ان البنى الارتكازية تعد الاداة التي يعول عليها النشاط الاستثماري لكونها حلقة وصل في تنفيذ المشاريع وتحقيق غايات المستثمرين للوصل الى الاهداف المنشودة ، وبالتأكيد فان تخلف البنى الارتكازية في العراق يعد تحدياً ومعوقاً كبيرين امام انماط الاستثمارات اللازمة لهذا البلد . وعليه فان هذا القطاع لابد ان يمنح الاولوية في التنفيذ كي يسهل عملية اعادة الاعمار والتنمية ، وان اي عملية تنموية في اي مجتمع اساسها بناء راس المال الاجتماعي والاقتصادي وهو ما نلمسه اليوم في العراق افتقار شديد لمثل هذا النوع من الخدمات .

المبحث الثالث :دور الإستثمار الأحنبي المباشر في خلق البيئة الاستثماريةفي العراق

يعد قرار الاستثمار بصورة مباشرة او غير مباشرة على ظروف البلد الاقتصادية والسياسية السائدة والتي تمثل بمجموعها المناخ الاستثماري فاما ان تكون جاذبة للاستثمار او بالعكس ، فمتى ما كان هناك استقرار في تنظيمات البلد القانونية والمؤسساتية وتطور النظم المالية والنقدية وماتتميز به من فاعلية ووضوح فضلاً عن سياسة الدولة الاقتصادية واجراءتها وطبيعة السوق والياته وامكانياته من بنى تحتية وعناصر الانتاج ، وما يتميز به البلد من موارد ، كل ذلك يمثل بيئة مناسبة او جاذبة للاستثمار .

ويعد القطاع النفطي والذي يعد المصدر الوحيد لايرادات الدولة والذي يحتاج الى اعادة بناء واصلاحات واستثمارات جديدة حتى يستطيع تحقيق الايرادات المناسبة للاستثمار في الحقول الاخرى وهو الان لايستطيع تحقيق العوائد المالية اللازمة بوضعه الان وكميات انتاجية الحالية بالاسعار الدولية الاخذة بالتأرجح منذ عام ٢٠٠٨ .

المطلب الاول : تدريب وتأهيل الشركات الوطنية

ان الاستثمار الاجنبي هو الاداة الاقرب لتوفير التكنولوجيا المتقدمة له وبناء الاقتصاد العراقي وبالرغم من المحاذير والتحفظات الا ان مزاياه يمكن استخدامها بتنظيم وعقلانية لتقليل من المخاطر والسلبيات والتي يمكن ضبطها وتقليل تأثيرها بالتشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار الاجنبي .

ولغرض تهيئة كوادر فنية وادارية قادرة على المشاركة في عمل الشركات متعددة الجنسيات كان من الضروري استقطاب واختيار الموارد البشرية المناسبة من خلال خطوات رئيسية ثلاثة[٤٢].

اولاً : . تدريب العاملين واكسابهم الخبرة والعقلية العالمية من خلال اشراكهم بـدورات خارجية وداخلية من خلال [٤٣]:

١. التغلب على عوائق اللغة من خلال اشراك العاملين بدورات تطويرية خاصة بلغة الشركات المتعددة الجنسيات المؤمل التعامل معها .

٢. نشر الثقافة بين العاملين مع محاولة افهام العاملين بثقافة الشركات متعددة الجنسيات للحصول على تفاهم مشترك ومحاولة رفع الحواجز والسعي للمشاركة الفاعلة في عمل الشركات المتعددة الجنسيات .

كما ان هنالك معايير لاختيار العاملين المكلفين بمهمة مشاركة الشركات المتعدية الجنسيات منها[٤٤] **أنظر جدول (٢)**

آ. تدريب الكفاءة الفنية في مجال التخصص المطلوب .

ب . خصائص الشخصية : كالمثابرة والصبر ، والمباداة ، والمرونة ، والثبات الانفعالي

ت . مهارات الاتصال : تشمل مهارات الاتصال الشفهي والكتابي واتقان اللغات الاجنبية كون تلك المهارات تساعد في التغلب على الصدمة الثقافية في بداية العمل فضلاً عن سرعة التكيف مع ثقافة الشركات متعدد الجنسيات .

ث . توافر الاتجاهات الايجابية بالنسبة للثقافات الاخرى ، فالافراد الذين يتعصبون لثقافتهم ، وينظرون للثقافات الاخرى على انها الاقل لايستطيعون التكيف والعمل مع الشركات متعددة الجنسيات .

ج . الدوافع : يعتبر دوافع الانجاز ، وتحمل المسؤولية والنمو من اهم عوامل النجاح في العمل مع الشركات متعدد الجنسيات .

ح . السلوك : ويشمل القدرة على التكيف والدبلوماسية ، والانفتاح على الاخرين ، والعمل في ظل ظروف تتسم بعدم الوضوح والحساسية بالنسبة للثقافات الاخرى ، واحترام الاخرين ، وتقدير الاختلافات بين المواقف المختلفة .

خ . الالمام بثقافة الشركات متعددة الجنسيات :. وقوانينه ، وسعة الافق وسعة الاطلاع.وتتعدد الوسائل التي تستخدم في الاختبار كالاختيارات النفسية أو المقابلات للتأكد من توفر هذه الصفات

جدول (٣)

جمهورية مصر العربية عدد الشركات متعددة الجنسية حسب حجم العمالة والجنسية لعام ٢٠٠٤

الدول	عدد الشركات	العمالة (بالالاف)	العمالة كنسبة من الاجمالي (نسبة مئوية)
الولايات المتحدة الامريكية	١٥٦	٤٨,٥٥٨	٣٣,٥٣
المملكة المتحدة	٨٦	٢٣,٩٧٢	١٦,٥٥
فرنسا	٦٠	١٠,٨٤٢	٧,٤٩
ألمانيا	٣٨	٦,٥١٢	٤,٥٠

سويسرا	١٩	٩,٧٢٠	٦,٤٠
هولندا	١٨	٤,٧٧٠	٣,٢٩
اليابان	١٧	٢,٣٥٠	١,٦٢
ايطاليا	١٥	٦,٨٢٥	٤,٧١
كوريا الجنوبية	٩	١,٠٠٠	٠,٦٩
النرويج	٧	١,١٠٠	٠,٧٦
السويد	٦	٦٠٠	٠,٤١
فنلندا	٦	٧٠٠	٠,٤٨
دول عربية	٤	٥,٥٩٠	٣,٨٦
دول اخرى	٢٨	٤,٨٢٠	٣,٣٣
مجموعة دول	٣٥	١٧,٨٩٥	١٢,٣٦
الاجمالي	٥٠٤	١٤٤,٨٠٤	١٠٠.٠٠

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا . الاسكو ، الشركات عبر الوطنية في الدول الاعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ٢٠٠٥ ، ص٥٧ . ٥٨

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) والذي يبين فيه تجربة مصر ان الشركات الاجنبية قد أسهمت ومن ضمنها متعدية الجنسية في توظيف عدد من العاملين ، ووفرت فرص عمل لحوالي (١٤٥) ألف عامل أي ما يعادل ٠,٦% من حجم القوى العاملة في مصر ، الا انه يجب النظر الى أبعد من حجم العمالة ، أي الى الاجور التي توفرها هذه الشركات المحلية أو شركات القطاع العام ، فالرواتب والاجور في هذه الشركات أعلى من تلك التي توفرها شركات القطاع العام ، وبالتالي كان داخل ١٤٥ الف عامل في الشركات متعدية الجنسية يزيد كثيراً عن نظائرهم في الشركات المحلية أو الشركات القطاع العام ، هذا بالاضافة الى أنه يجب النظر الى كفاية هؤلاء تزيد عن كفاية العمالة في شركات القطاع العام ، فهذه الشركات عادةتوفر التدريب للعمال والموظفين ، مما يرفع من جودة أنتاجيتهم ، أي ان العمال يكتسبون خبرة جديد وكفاية عالية مقارنة بالعمالة في شركات القطاع العام .

أما من حيث توزيع العمالة في الشركات متعدية الجنسية فيلاحظ من الجدول اعلاه ان الشركات الامريكية وفرت عمالة لأكثر من ٤٨ الف عامل ، أي حوالي ٣٤% من أجمالي العمالة التي وفرتها الشركات متعدية الجنسية ، وتأتي بعدها الشركات البريطانية بحوالي ١٧% من أجمالي، ويمكن القول انه بالرغم من ان عدد العمال الذين وظفتهم هذه الشركات لايزال

أقل من ١% من أجمالي اليد العاملة المصرية ، الا ان تلك العمالة هي عمالة ماهرة ، مدربة تتقاضى أجوراً عالية .

المطلب الثاني: توفر البنى التحتية الملائمة والمهيأة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق

تعد البنى الاساسية (الطاقة الكهربائية ، الاتصالات ، النقل ، الماء والصرف الصحي) اضافة الى المؤسسات العامة من المعوقات التي تواجه الاستثمارات الاجنبية في العراق ولم يدركه المسؤولون في السابق ولاكثر من عقدين في ظل المتغيرات التي مرت على البلد من دون أن تأخذ هذه القطاعات حقها في التطور ، مما ادى الى حدوث فجوة زمنية في التخلف ، مابين نمو السكان وتنامي الحاجات الخدمية من حركة المواصلات، الاتصالات، الكهرباء، والماء وما الى ذلك من خدمات اساسية تشكل الشريان الحيوي في كل مجتمع على وجه البسيطة.

ان البنى الارتكازية تعد الاداة التي يعول عليها النشاط الاستثماري ، لكونها حلقة وصل في تنفيذ المشاريع[٤٥]. وتحقيق غايات المستثمرين للوصول الى الاهداف المنشودة وبالتأكيد فان البنى الارتكازية في العراق يعد تحدياً ومعوقاً كبيرين امام انماط الاستثمارات الوافدة الى العراق وعليه فان هذا القطاع لابد ان يمنح الاولوية في التنفيذ كي يسهل عملية الاعمار والتنمية ، وان اي عملية تنموية في اي مجتمع اساسها توفر بنى تحتية وبيئة استثماريه وهذا ما نلمسه في العراق من افتقار شديد لمثل هذا النوع من الخدمات وهو ما نلمسه اليوم في العراق من افتقار شديد لمثل هذا النوع من الخدمات[٤٦].

ان اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية اصبح واقعاً لايمكن تجاهله بالنسبة للمواطن العراقي فضرورة معرفته بأن قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة والصافية في البلدان النامية (مضافاً اليها هونك كونك والمناطق الحرة الساحلية في بعض اقاليم الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان واسرائيل) حوالي (٥,٥) مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان في عام ٢٠٠٦ بعد ان كان (١٠٥)مليون دولار عام ١٩٩٦ .

لذلك كان من الضروري رفع الوعي الاستثماري لدى غالبية المواطنين والسياسين اتجاه الاستثمار الاجنبي والناتج عن سنين طويلة من الابتعاد عن الاطلاع على تجارب الدولة

العربية والاجنبية في الاستفادة من الاستثمار الاجنبي في تطوير اقتصادها وانعكاس ذلك على تحسين الموارد المالية للبلد وتطوير رفاهية المواطنين [٤٧].

ويرى بعض المهتمين بأمور الاستثمار والتنمية ، ان علاج وضع المحدودات السياسية والفكرية انما يتم عن طريق العمل على توزيع منافع التنمية على جميع افراد المجتمع وعدم قصرها على طبقة دون اخرى فالتنمية تؤدي الى تحسين مستوى معينة افراد المجتمع وهذا بدوره يساعد على وجود الاستقرار السياسي الملائم لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر[٤٨].

ان انهيار النظام الاشتراكي ، وقوة الاداء الاقتصادي لبعض البلدان النامية التي تبنت الافكار الراسمالية القائمة على حرية السوق ، وتدني أداء اقتصادات الدول التي كانت لاتنظر بعين الاهتمام الى الاستثمار الاجنبي المباشر والذي ادى الى اندفاع المؤيدين في تفاؤلهم وتراجع من ينظر الى الاستثمار الاجنبي المباشر بانه غير ذي جدوى مما ادى الى نجاح (FDI) كونها تسد حاجتين اساسيتين للبلد المضيف هما[٤٩]:

اولاً : . الحاجة الى رؤوس الاموال والعملات الاجنبية .

ثانياً : . ادخال تكنولوجيا واساليب ادارية متقدمة .

وتعد تجربة تونس مع الاستثمار الاجنبي المباشر خير دليل على ذلك حيث شهدت تونس معدلات نمو مستقرة بل اصبحت اكثر البلدان رفاهية في المنطقة وذلك من خلال الاصلاحات التي خلقتها في بيئتها الاستثمارية من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وان هذا النمو المستقر وارتفاع مؤشر التنمية لم تستطيع تونس الوصول اليه بفضل الاستثمار المحلي اذ ان برنامجها التنموي الذاتي فقد تلكأ في تحقيق النتائج المطلوبة وهكذا أصبحت تونس تصنف كأحدى افضل البلدان في افريقيا من حيث دورها المتعلق بأجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر ويرجع ذلك جزئياً الى انها ترى في هذا الاستثمار جزءاً لايتجزأ من جهودها الهادفة الى تحقيق التنمية الاقتصادية[٥٠] .

ويتم تفعيل ذلك من خلال تحديد الاطر القانونية والدستورية لضمان انسيابية مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في عموم القطاعات الإقتصادية في العراق ، حيث تُعد البيئة التشريعية والقانونية من العناصر الهامة جداً للمناخ الاستثماري ،فثمة مقولة شائعة تقيد بأن

رأس المال جبان ، لذلك فهو يتشيد الامان ، ولاشيء يحث على الامان لرأس المال مثل وجود بيئة تشريعية وقانونية سليمة ، وجهاز قضائي يسير على احترامها وتطبيقها .

ثالثا: تحديد الأطر القانونية والدستورية لضمان انسيابية مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر

ان سيادة القانون في بيئة تشريعية ناضجة ومحترمة من قبل جميع افراد المجتمع وكذلك وجود الجهاز القضائي والاجهزة الامنية المعنية يفرض احترامه وتطبيقه ، من العوامل الهامة الجاذبة للاستثمار ، وهذا ما يمكن ملاحظته ببساطة وبصورة مباشرة من خلال المقارنة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة .

فقد اكدت الفقرة (٢) القسم (٦) على حق المستثمر الاجنبي في اقامة المشاريع الاستثمارية في انحاء العراق كافة ، من دون استثناء او اعتبار للمناطق الضرورية لامن العراق كالمناطق الدينية والاثرية ، هذه الحرية المطلقة في اختيار الموقع الاستثماري قد تخلق مستقبلاً اشكالات اجتماعية وسياسية [٥١].

كما اعطى القانون في (فقرة ٣ / قسم ٦) الحق للمستثمر الاجنبي لدخول في استثمارات على مستوى الانتاج والتوزيع وحتى على مستوى البيع بالمفرد بشرط ان يودع المستثمر الاجنبي مبلغ (١٠٠ الف دولار) في حساب بلا فوائد في مصرف عراقي وبالتالي فهذا لا يحمي تجار المفرد في العراق من الافلاس امام عمالقة السوبرماركت الاجنبية كما لايحمي المستهلك من الاستغلال بقبول البضائع الرديئة والفاسدة ، بالاضافة الى التأثير الاجتماعي والاخلاقي في عاداتنا وتقاليدنا [٥٢].

كما صيغقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ من قبل الحكومة العراقية المنتخبة وتم التصويت علية في البرلمان العراقي بالقبول ، وحددت الاسباب الموجبة لتشريع هذا القانون بـ (المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية) ، وتتجلى اهمية هذا القانون بأن نصوصه تضمنت العديد من المزايا والضمانات والاعفاءات والحوافز للمستثمرين الاجانب وبالشكل الذي يصون المصلحة الوطنية ولايضر

بالاقتصاد العراقي، ويمكن ايجاز ابرز ايجابيات هذا القانون والذي حل محل القانون العربي للاستثمار رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢ وقانون الاستثمار الاجنبي (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ بالاتي[٥٣]:

- يتيح هذا القانون مشاركة مستثمرين عراقيين مع مستثمرين اجانب ويعطي محفزات مغرية لذلك (الفصل الخامس المادة (١٥) فقرة ثالثاً) ، حيث يمكن للهيئة الوطنية للاستثمار ان تزيد عدد سنين الاعفاء من الضرائب والرسوم بما يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل ١٥ سنة اذ كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع اكثر من ٥٠% .

- يلزم هذا القانون المستثمر الاجنبي مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءاتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الاولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين (انظر /الفصل الرابع /المادة ١٤/الفقرة ثامناً) وكذلك يفرض هذا القانون على المستثمر الاجنبي الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجال الرواتب والاجازات وساعات وظروف العمل وغيرها .

(الفصل الرابع /المادة/١٤/فقرة .

امامن الناحية التطبيقية فقد تم تشكيل :.

١-الهيئة الوطنية للاستثمار

٢-هيئات فرعية في المجالس المحلية للمحافظات ولم تكن هذه الهيئات بالمستوى المطلوب وهو مايؤكد ضرورة اعتماد(FDI) على ان يتضمن تعاقد ضمن قانون استثمار جديد مع الشركات الاجنبية المتعاقدة ون تكون هناك تقييم لقانون الاستثمار بعد التنفيذ واداء الشركات الاجنبية وفق متطلبات العقود والتراخيص .

. اعتماد مبدأ النافذة الواحدة في انجاز معاملات المستثمرين ، فمن الضروري ومن اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر هو عدم تردد دوائر الدولة في تطبيق التشريعات الجديدة وتطوير امكانيات المؤسسات المعنية العملية والقانونية في وضع هذه التشريعات موضع التطبيق .

مما سبق نستنتج :

ان الاستثمار الاجنبي المباشر يسهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية في العراق كون الجهود التنموية الذاتية لاتحقق سوى نمو اقتصادي ضئيل لايمكنه حل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها البلد واثبتت المسيرة التنموية المتعلقة في العراق فشلها في تحقيق تقدم اقتصادي فضلاً عن انها استنزفت حجماً من الموارد التنموية لان الطرق يعاني من نقص حاد في الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات التنموية ، وكذلك فأن قاعدته التكنولوجية ضعيفة ومتخلفة فضلاً عن عدم توفر الخبرات والكفاءات والكوادر المدربة الضرورية في رسم وتنفيذ السياسات التنموية فلم يكن امام اصحاب القرار سوى الرضوخ للأمر الواقع وتهيأة كافة الظروف والسياسات التي تعظم ايجابيات وتقلل سلبيات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق من خلال تهئية مناخ استثماري جاذب في العراق.

الاستنتاجات : .

١- يعد الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوم بة الشركات متعددة الجنسيات حاجة اقتصادية للعراق كونه يعاني من تأخر البنى التحتية الاساسية.

٢- من الواضح ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى تغيير ايجابي في التنمية الاقتصادية من خلال الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص في البلد المضيف في حال وجود بنية تحتية اساسية ملائمة.

٣- لجوء الحكومة العراقية الى اصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للعراق والاستفادة منها للنهوض بمستويات التنمية الاقتصادية كما أولت اهتماماً بمسألة الترويج والاعلان من خلال عقد المؤتمرات واقامة المعارض المشتركة مع دول أخرى .

٤- يمتلك العراق الموارد المادية والبشرية الكافية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة الا ان تعاقب الانظمة السياسية على حكم العراق وفشلها في ادارة الاقتصاد وبشكل جيد فضلاً عن الحروب المدمرة التي استنفزت معظم تلك الموارد والتي ادت الى تعثر جميع خطط التنمية الاقتصادية في العراق.

٥- يعد العراق محط انظار لجميع المستثمرين الاجانب لما يتوفر فية من موارد طبيعية وبشرية فضلاً عن الاصلاحات الاقتصادية والقانونية. التي التزم العراق بتطبيقها وفقاً لتوصيات

وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين التي أدت الى خلق مناخ استثماري جيد لاينقصه الا الاستقرار الامني والسياسي الذي يشكل عائقاً حقيقياً امام دخول المستثمرين الاجانب .

التوصيات : .

١- السعي لتهيئة المناخ العام المشجع لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق مثل تهيئة بيئية قانونية وضمانات للمستثمرين الاجانب الراغبين بالاستثمارات في العراق .

٢- الاهتمام بالقطاع الخاص لماله من دور في عملية التنمية الاقتصادية وضرورة تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من اجل مساعدتها في الدخول في اندماجات لغرض تدعيم قدرتها التنافسية مع الشركات الاجنبية .

٣- اختيار الاستثمارات الاجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا الحديثة من اجل خلق القدرة العالية للمنتجات في التنافس في الاسواق العالمية .

٤- العمل على مكافحة الفساد المالي والاداري والابتعاد عن الاساليب البيروقراطية في الادارة التي تعرقل الاجراءات المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية والمحلية بما يضمن تحقيق السرعة المطلوبة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وبتكاليف انشاء منخفضة .

٥- ضرورة تطوير القدرات العلمية والتكنولوجيا المحلية بحيث تكون ملازمة لعملية نقل التكنولوجيا مما يستدعي الامر الى تطوير رأس المال البشري واصلاح نظام التعليم في العراق وتوفير البيئة المادية والمعنوية للباحثين والعلماء في مختلف الاختصاصات وذلك من خلال اقامة مراكز الابحاث والدراسات مع ضرورة توعية المجتمع العراقي بما سيجنيه المواطن من عمل الشركات الاجنبية المباشرة في العراق من خلال وسائل الاعلام عن تجارب دول سارت في ذلك الاتجاه .

المصادر

[١]–سرمد كوكب الجميل ، التمويل الدولي :مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ط١ ، جامعة الموصل، ٢٠٠٢ ،ص ص ١٦–١٧

[٢]–شاكر محمود ذياب ، ماالعولمة، الطبعة الأولى ، بغداد ،٢٠٠٤ ، ص ١٦.١٧

[٣]–نقلا عن :سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات، مصدر سابق ،ص ٢٤٥.٢٤٧ .

[٤]–نقلا عن هناء السامرائي ، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق ، دراسة مقدمة الى مركز العراق للدراسات /رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي منشورة من قبل مركز العراق للدراسات، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٤ .

[٥]– عبد السلام ابو قحف،اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، ط١ (القاهرة . الجزء الرابع والخامس . ١٩٨٨) ص ٣٢ .

[٦]– امصدر نفسه ، ص ٢٧–٢٩ .

[٧].–سطام الجنابي،تطور مفهوم المناطق الحرة وافاقها في العراق، مجلة دراسات الاقتصادية،(بغداد ، العدد الثالث،بيت الحكمة، ٢٠٠٠) ص٧٠ .

[٨].المصدر نفسه ،ص٧٠ .

[٩]– التقرير الصادر عن الامم المتحدة ،تطور المناطق الحرة في منطقة الاسكوا، نيويورك،كانون الثاني،١٩٩٥،ص٤٨

[١٠]–عبد السلام ابو قحف،اقتصاديات الاستثمارالدولي، مصدر سابق ، ص٣٦.٣٧.

[١١]– عمر البيلي ، خديجة الأعسر ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم التكنولوجيا للبلاد العربية ، مجلة شؤون عربية ، العدد ، ٧٩ ، سبتمبر ١٩٩٤ ، ص١٢٦ ـ ١٣٠ .

[١٢]– علي عبد الوهاب ابراهيم ، الاستثمار الاجنبي المباشر واثر على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٩٠ ، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٥ ، ص١٨ـ ٢٢.

[١٣]– اوراق بنك مصر البحثية ، قضايا الاستثمار الاجنبي المباشر في البلاد النامية : نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر ، العدد ٢ ، ١٩٩٧ ، ص١٢ ـ ٢٢

[١٤]– منى قاسم ، الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي ، النشرة الاقتصادية ، بنك مصر ، العدد ١ ، السنة ١٩٨٨ ، ص٤١ ـ ٥٧ .

[١٥]–نشرة بنك مصر الاقتصادية ، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد المصري ، العدد ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٤٧ ـ ٤٩ .

[١٦]–منى قاسم ، الشركات متعددة الجنسيات ، واهميتها في الاقتصاد العالمي ، مصدر سابق ، ص٥٨ ـ ٦٦ .

[١٧]–د. هناء السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية / الصين أنموذجاً ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط / ٢٠٠٢ ، ص٢٩٧ .

[١٨]– اراس حسين محمود ،الانفتاح الاقتصادي وانعكاسه على اقتصاديات البلدان النامية مع التاكيد على التجربة العربية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ،١٩٩٥ ، ص١٨٦ ـ ١٩٢.

–[١٩]ارجع الى قانون رقم (١٣) ، لسنة ٢٠٠٦ ، لجنة صياغة الدستور في البرلمان العراقي.

[٢٠]–د.عماد عبد اللطيف سالم ، الدولة والقطاع الخاص في العراق (الادوار والوظائف السياسية) ١٩٢١ ـ ١٩٩٠ ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٧ ، ص١٢٦ .

[٢١]–القانون رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٤ ، الخطة الاقتصادية المؤقتة للسنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢ ، الوقائع العراقية ، العدد ٢٨١ في ٣١ /١٢/١٩٥٩ .

[٢٢]–الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٧٩٥) في ١٦ /٧/ ١٩٧٠ ، الوقائع العراقية العدد ١٩٠٠ في ١٧ /٧ / ١٩٧٠ .

[٢٣]–قانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٠ ،المذكرة التفسيرية لخطة التنمية القومية للسنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) ، الوقائع العراقية العدد ١٨٦٢ في ١٩٧٠/٤/١ ، ص١٢٧ .

[٢٤]– قانون رقم (١٥٨) لسنة ١٩٧١ قانون التعديل الاول لقانون وخطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ المالية ، الوقائع العراقية ، العدد ٢٠٥٨ في ١٢/ ١/ ١٩٧٢ .

[٢٥]– قانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٧ خطة التنمية القومية للسنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) الوقائع العراقية ، العدد ٢٦ في ١٨ /٧ / ١٩٧٧ ، ص٣ .

[٢٦]– قانون الاستثمار العراقي رقم (١١٥) لسنة ١٩٨٤ .

[٢٧]–) قانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨ ، الوقائع العراقية ، العدد ٣٣١ في ١٨ / ١١ / ١٩٨٨ .

[٢٨]–قانون الأستثمار رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١ .

[٢٩]– قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٧ .

[٣٠]– نقلا عن :احسان جبر عاشور ، دور الاستثمارالاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير (غ م)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨) ص١٥١ ـ ١٥٢ .

[٣١]–المصدر نفسه ،ص ١٥١– ١٥٢ .

[٣٢]–المصدر نفسه ،ص ١٥١– ١٥٢ .

[٣٣]– عبد الصمد سعدون عبد الله ، التحديات والمعوقات البنيوية امام فرص الاستثمار الاجنبي في العراق ، مجلة اوراق سياسية تصدرها جامعة الموصل ، العدد ٢٥ ، سنة ٢٠٠٨ ، ص٧ .

[٣٤]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، اصلاح المؤسسات الاقتصادية في بلدان اسكوا مع دراسة لحالة مصر والجمهورية السورية ، الامم المتحدة ، نيويورك ٢٠٠٣ ، ص٢١

[٣٥]– دراسات اقتصادية ، عن مجموعة دراسات مقدمة الى الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ص٤٢ .

[٣٦]–) دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٩ ، ص٨٢ ـ ٨٣ .

[٣٧]–) فايز ابراهيم الحبيب ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، مطبعة جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٨٥ ، ص١٣ .

[٣٨]–د. عمر محي الدين ، التخلف والتنمية ، ط١ ، (دار النهضة للطباعة والنشر ، القاهرة) ، ١٩٧٧ ص١٠٠ ـ ١٠٩.

[٣٩]– د. جاسم المناعي ، ورقة بحثية ، ضمن المؤتمر المصرفي الرابع لدول مجلس التعاون الخليجي (المنافسة والاسواق المالية العالمية المتغيرة) ١٩٩٥ ، ص٥٢ .

[٤٠]–تقرير الامانة العامة للامم المتحدة ، النخبة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب اسيا ، المكتب الاقليمي نيويورك ، ٢٠٠٢

[٤١]–التقرير الصادر عن اجتماع لجنة الخبراء في الدوحة حول التحديات وفرص تنظمة التجارة العالمية WTO لدول غرب اسيا (الاسكوا) الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية لمصدرة للنفط (اوبك) ١٩٨٧

[٤٢]–د. ايمن حسن ديوب ، واخرون ، ادارة الموارد البشرية الدولية من منظور الشركات دولية النشاط دار الفكر العربي ، دمشق ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م ، ص١٢٦ .

[٤٣]– عاشور احمد صقر ، واخرون ، ادارة القوى العاملة ، ط١ ،الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ ، ص٦٢.

[٤٤]– الهواري ، سيد ، النقلة الحضارية الشاملة للشركات والبنوك ، الطبعة الاولى (القاهرة ، مكتبة ٥٢ عين شمس ، ١٩٩٧) ، ص٤٦

[٤٥]– د.عبد الصمد سعدون عبد الله .التحديات والمعوقات البنيوية امام فرص الاستثمار الاجنبي في العراق، مصدر سابق، ص١١ .

[٤٦]– *علي محمود الفكيكي ، نحو بيئة استثمارية* جاذبة في العراق ، مجلة المنصور الجامعة ، العدد (١٤) ، السنة العاشرة ، الجزء الثاني ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م ، ص٧ .

[٤٧]– وليد عيدي عبد النبي ، الاستثمار الاجنبي ودوره المتوقع في تطوير الاقتصاد العراقي ، مجلة الحوار تصدر عن معهد التقدم للسياسات الانمائية ، العدد الثاني والعشرون ـ كانون الاول ٢٠١٠م ، ص١١ .

[٤٨]– تقرير الاونكتاد ، اللجنة المعينة بالشركات غير الوطنية ، مناقشات بشأن دور الشركات غير الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات السائدة للاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية ، منشورات الامم المتحدة الدورة (١٩) البند (٣) ، في جدول الاعمال المؤقت للمدة من ٥ ـ ١٥ ابريل ، ١٩٩٣ ، ص١٣. .

[٤٩]–جلال امين ، العولمة والتنمية العربية ، من حملة نابليون الى جولة الاورغواي (١٧٩١ ـ ١٩٩٨) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص١٦٧ .

[٥٠]– بحث صادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة الاستثمار الاجنبي المباشر ، طبعة منقمة ٢٠٠٥ ، واشنطن ، ص٢٥ ـ ٢٦ .

[٥١]–المزيد من التفاصيل ارجع : قانون الاستثمار الاجنبي رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ وقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ .

[٥٢]–المصدر نفسه

[٥٣]– نقلا عن : هناء عبد الحسين الطائي ، الأقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، مكتب الأستشارات ، كلية الأدارة والأقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٢٥ .